

الآليات البديلة للسياسة النقدية في البنوك الإسلامية دراسة حالة السودان 2000-2015

الإسم واللقب: الدكتور باوني محمد

مؤسسة العمل: كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة العربي التبسي تبسة- الجزائر

البريد الإلكتروني: fateh88az@gmail.com

الهاتف: 00213696307563

الإسم واللقب: السيد فاتح راشي

مؤسسة العمل: كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة العربي التبسي تبسة- الجزائر

البريد الإلكتروني: fateh88az@gmail.com

الهاتف: 00213696307563

ملف صفاقس الدولي الرابع للمالية الإسلامية

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إمارة اللثام عن الدور الذي تتبناه الأفكار والمبادئ العامة التي تحكم عملية صياغة وإدارة وتحديد أهداف واختيار آليات تنفيذ السياسة النقدية في البنوك والمصارف الإسلامية، وكذا تبيان الدور الدائم والدؤوب لهذا المولود الجديد المتمثل في آليات السياسة النقدية في النظام الإقتصادي الإسلامي ومقارنتها بأخواتها في النظام الإقتصادي التقليدي الربوي.

تتجلى الأهمية النظرية للموضوع، من خلال الدور البارز الذي يلعبه الإقتصاد الإسلامي من حيث أنه يبنني أساساً على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، ويستمد منها كل مقوماته وممارساته، إنفاً فالفرق بين النظام المصرفي في الإسلام والأنظمة المصرفية الأخرى هو الطريقة التي يؤدي بها النظام المصرفي الإسلامي وظائفه والقيام بدور الوساطة المالية، بمعنى أن وظيفة النظام المصرفي في الإسلام دافعا تنموي بالدرجة الأولى والنهوض بالمجتمع، وإبراز فعالية أدوات السياسة النقدية في النظام الإسلامي.

كما تظهر أهمية الموضوع من الناحية التطبيقية، فهو محاولة جادة لإيجاد آليات بديلة للسياسة النقدية في الإسلام، يضمن الإنطلاقة الفعلية لفعالية هذه الآليات كبديل لأدوات السياسة النقدية في النظام المصرفي الوضعي.

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما مدى فعالية الآليات البديلة للسياسة النقدية في البنوك الإسلامية؟

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن عملية صياغة السياسة النقدية في الإطار الإسلامي قائمة على تبني هيكل مالي ونقدي ومصرفي خال من أسعار الفائدة، وأن فعالية الآليات المتنوعة للسياسة النقدية في النظام الإسلامي يختلف كثيراً عن فعاليتها في ظل النظام الربوي.

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد الوضعي؛ الإقتصاد الإسلامي؛ السياسة النقدية في الإطار الإسلامي؛ الآليات البديلة للسياسة النقدية في الإطار الإسلامي

ABSTRACT :

This study aims to uncover the role that the positioning of the ideas and general principles on which the process of formulation and management, set goals and selection mechanisms of implementation of monetary policy in the Islamic banks, as well as demonstrate the permanent and diligent role of this new baby of monetary policy mechanisms in the system of the Islamic economy and compared sisters all in control traditional interest-based economic system.

Manifested theoretical importance of the subject, by the prominent role played by Islamic economics in that it is based primarily on the principles and provisions of the Islamic Sharia, and which derives all its elements and practices, if the difference between the banking system in Islam and other banking systems is the way in which the Islamic banking system and its functions and to do the role of financial intermediation, in the sense that the function of the banking system in Islam motivated primarily a development and advancement of society, and to highlight the effectiveness of monetary policy in the Islamic system Tools.

Importance of the subject in practice as it appears, it is a serious attempt to find alternative mechanisms for monetary policy in Islam, ensures that the actual launching of the effectiveness of these mechanisms as an alternative to the instruments of monetary policy in the positive banking system.

*In light of the above it can put the main problem of this research is as follows:
How effective is monetary policy alternative mechanisms in Islamic banks?*

The study found that the process of formulating monetary policy in the Islamic framework based on the adoption of a world free of interest rates and monetary and financial structure of the bank, and that the effectiveness of the various mechanisms of monetary policy in the Islamic system is very different from its effectiveness in light of the interest-based system.

Key words: postural economy; Islamic economics; monetary policy in the Islamic framework; monetary policy alternative mechanisms in the Islamic framework.

المقدمة:

يقوم النظام الاقتصادي في الإسلام على مجموعة من الأحكام والمبادئ المستمدة من تعاليم الشريعة الإسلامية، وتعتبر هذه المبادئ والأحكام هي السمة الأساسية التي تميز النظام المصرفي الإسلامي عن غيره من الأنظمة المصرفية الأخرى. هذه المبادئ تتمثل في التحريم المطلق لقبض أو دفع سعر الفائدة الثابت أو المحدد مسبقاً قبل إكمال العملية الإنتاجية أو التجارية أو الإستثمارية، وفي المقابل، يسمح النظام المصرفي في الإسلام بمعدل عائد على رأس المال غير مضمون وغير ثابت. وعلى هذا الأساس تبرز قضية كيفية عمل السياسة النقدية والتمويلية في الإسلام في ظل التحريم المطلق لإستخدام سعر الفائدة كأداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة النقدية المرغوب فيها. خاصة وأن عمليات السوق المفتوحة ونظام سعر الخصم تقوم في الأساس على مبدأ تغيير معدلات الفائدة.

إن الإضطرابات النقدية، والإختلالات الناجمة عنها وما ترتب عنها من فقدان للسيادة النقدية، تبين عدم كفاءة السياسات النقدية بآلياتها التقليدية في تحقيق الأهداف.

تعتبر السياسات النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، وهي من الوسائل الرئيسية للدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي النقدي لإرتباطه الوثيق بكافة النواحي الاقتصادية.

ونظراً لأهمية السياسة النقدية سواء من الناحية التوجيهية أو التحفيزية أو التوزيعية أو الترشيدية التخصيصية للموارد المجتمعة المتاحة، بات الضروري البحث عن بدائل للآليات التقليدية للسياسة النقدية تتناسب وتتسم مع مبادئ وأصول النظام الإسلامي البديل، ينتفي في إطارها إستخدام آليات الفائدة الربوية وتتحقق في ظلها العدالة التوزيعية والكفاءة الإستخدامية، ويوزل عند استعمالها الحرج المجتمعي والإكراه المؤسسي والتشريعي الذي نشهده حالياً.

إن السياسة النقدية في النظام الإسلامي تدور حول محور التشارك بالأموال في رؤوس أموال المشاريع، فيستطيع المصرف المركزي أن يغير من عرض النقود أو الطلب عليها من خلال الآليات التي تؤدي إلى تغيير العائد على التشارك الذي يعرف باسم نسبة التشارك.

وستختلف فعالية هذه الآليات في تحقيق أهداف السياسة النقدية عن فعالية الآليات التي يستخدمها النظام الرأسمالي، وذلك لإختلاف هذه الآليات عن تلك، وكذلك لإختلاف البيئة التي يطبق فيها كلا النوعين من الآليات، بحيث تتميز السياسة النقدية وآلياتها في الإقتصاد الإسلامي البديل بفعالية أكبر عن مثيلتها في الإقتصاد الوضعي الرأسمالي.

1- الإشكالية:

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما مدى فعالية الآليات البديلة للسياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي؟

2- التساؤلات:

إلى جانب التساؤل الرئيسي، يمكن طرح التساؤلات الجزئية الآتية:

أ- فيما تتمثل أهم مشاكل وعوامل ضعف السياسة النقدية وآلياتها في الإقتصاد الوضعي؟

ب- ما هي أهم الآليات المتناولة للسياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي البديل؟

ج- فيما تتمثل فعالية الآليات البديلة للسياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي؟

3- الفرضيات:

يمكن تلخيص فرضيات البحث فيما يلي:

أ- يمكن تقسيم آليات وأدوات السياسة النقدية في الإقتصاد الوضعي إلى: الأدوات والأساليب الكمية، الأدوات والأساليب الكيفية، وكذلك الأدوات المباشرة.

ب- تتمثل أهم مشاكل وعوامل ضعف السياسة النقدية وأدواتها في الإقتصاد الوضعي في: أثر الفجوة الزمنية بين المشكلة الإقتصادية وأثر السياسة الإقتصادية المطبقة، ومدى استقلالية البنك المركزي، وشروط الإنتمان المتاحة في الأسواق، وكذلك مشاكل

تتعلق بالوضع الإقتصادي للدولة، وأخيراً مشكلة مصداقية السياسة النقدية. أما عوامل ضعفها تتمثل في الإفتقار إلى أسواق نقدية منظمة ومنه ضعف فعالية آلية سياسة معدل إعادة الخصم، وكذلك ضعف الوعي النقدي والمصرفي، وعدم وجود إستقرار في المناخ السياسي وغيرها من العوامل التي تجعل السياسة النقدية عاجزة عن المساهمة في تدعيم ونمو بعض الدول المختلفة.

ج- إن أهم الآليات المتناولة للسياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي البديل تتمثل في آليات السياسة النقدية التي لا تتأثر بإلغاء نظام الفائدة، الآليات الكمية المرتبطة بإلغاء نظام الفائدة، وأخيراً الأدوات الكيفية التي تتأثر بإلغاء نظام الفائدة.

د- تتمثل فعالية الآليات البديلة للسياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي كونها تتميز بفعالية أكبر من مثيلاتها في الإقتصاد الوضعي.

أهمية إختيار البحث:

تتجلى الأهمية النظرية للموضوع، من خلال الدور البارز الذي يلعبه الإقتصاد الإسلامي من حيث أنه يبني أساساً على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، ويستمد منها كل مقوماته وممارساته، إذأ فالفرق بين النظام المصرفي في الإسلام والأنظمة المصرفية الأخرى هو الطريقة التي يؤدي بها النظام المصرفي الإسلامي وظائفه والقيام بدور الوساطة المالية، بمعنى أن وظيفة النظام المصرفي في الإسلام دافعها تنموي بالدرجة الأولى والنهوض بالمجتمع، وإبراز فعالية أدوات السياسة النقدية في النظام الإسلامي.

كما تظهر أهمية الموضوع من الناحية التطبيقية، فهو محاولة جادة لإيجاد آليات بديلة للسياسة النقدية في الإسلام، يضمن الإنطلاقة الفعلية لفعالية هذه الآليات كبديل لأدوات السياسة النقدية في النظام المصرفي الوضعي.

4- أهداف البحث:

الهدف من البحث هو السعي من أجل بلورة ملامح النظام الإسلامي البديل، الذي ينسجم مع خصوصيات المنطقة العربية والإسلامية، وذلك من خلال إبراز معالم هذا المنهج البديل على مستوى المبادئ والضوابط المذهبية، وكذا على مستوى السياسة النقدية، مركزين على الجديد المتميز الذي يؤكد خاصية الإقتصاد الإسلامي البديل، كما يهدف البحث إلى إبراز أهمية الأدوات والآليات المختلفة للسياسة النقدية ودورها في تحقيق التنمية من المنظور الإسلامي، وكذلك مدى فعالية هذه الآليات من خلال معالجة سلبياتها من المنظور الوضعي والتقليدي.

5- الدراسات السابقة:

من بين أهم الدراسات السابقة التي تربطها علاقة بهذا البحث نجد:

✓ دراسة صابر محمد حسن بعنوان إدارة السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي، تجربة السودان، جاءت هذه الدراسة في الوقت المناسب بعد أن تخطت تجربة السودان بدايتها كتجربة رائدة في إدارة جهاز مصرفي مؤسس على النظام الإسلامي، ولقد أبرزت هذه الدراسة التسلسل التاريخي لتطور السياسة النقدية الكلية ملائمة لإدارة جهاز مصرفي إسلامي يشكل بديلاً للنظام المصرفي التقليدي. إن لهذه الدراسة أهمية خاصة في تطور أدبيات السياسة النقدية وفي دفع أسلمة الأجهزة المصرفية. وإهم نتائج هذه الدراسة هي تحقيق الهدف المطلوب لتبادل تجارب البنوك المركزية والمؤسسات النقدية العربية بغرض التطوير وتعميم الفائدة.

✓ دراسة عبد الوهاب عثمان شيخ موسى في منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان، فقد تضمنت هذه الدراسة بين دفتيها دراسة نظرية تم فيها شرح إستراتيجية برامج الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية، ودرس خلفية التطورات الإقتصادية في السودان ما بين عامي 1970م وحتى 1996م، مبيناً مؤشرات الإقتصاد الكلي، وتناول التطورات الإقتصادية في السودان، ومرحلة تحقيق الإصلاح الهيكلي، ووضع السياسة النقدية والهيكلية المركزية في برامج 1996-2000م، وكذلك دراسة إستراتيجية السودان كبرنامج مستقبلي؛ أي إبراز مسيرة الإقتصاد السوداني خلال الثلاثة عقود الماضية، للوقوف على مواطن القدرة والضعف فيه، وتشريح الأزمات المتتالية والمتراكمة التي لازمت مسيرة الإقتصاد خلال تلك الحقبة.

6- منهج البحث:

من أجل معالجة الإشكالية والإجابة على التساؤلات الفرعية، وإثبات مدى صحة الفرضيات، تم الإعتماد على المنهج التحليلي بأسلوب نقدي يبرز النفاص والسلبات، كمقدمة لعرض البدائل المناسبة، والأسلوب البنائي، الذي لا يكتفي بالنقد، بل بتقديم الجديد

وتأصيل المفيد، كما تم توظيف في منهج الدراسة طريقة المقارنة، من خلالها مقارنة آليات السياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي بآلياتها في الإقتصاد الوضعي، وإسقاط ذلك على تجربة السودان لتبيان فعالية الآليات البديلة للسياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي.

7- خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: والذي يظهر تحت عنوان: " السياسة النقدية في الإقتصاد الوضعي الحديث"، والذي تم التعرض فيه إلى نظرة عامة حول السياسة النقدية من مفهوم وأهداف ودور وقنوات وفترات تباطىء، بالإضافة إلى الآليات وأدوات السياسة النقدية والمشاكل التي تواجهها وعوامل ضعفها.

أما الفصل الثاني، فقد خصص لعرض المفاهيم الخاصة بالسياسة النقدية من المنظور الإسلامي وكذا الأهمية والوظائف والأهداف، كما تم التعرض إلى مفهوم النقود وما قبل النقد في الإسلام ووظائفها مع تخصيص مبحث لإبراز أهم آليات السياسة النقدية ومدى فعاليتها في الإقتصاد الإسلامي.

بينما كرس الفصل الثالث للجانب التطبيقي عبر مبحثين، يتناول المبحث الأول مدخل عام لتجربة بنك السودان، ويتناول المبحث الثاني تطبيق الصيغ البديلة لآليات السياسة النقدية في البنك الإسلامي السوداني.

وفي الأخير تم تخصيص خاتمة عامة لهذا البحث تحتوي على ملخص شامل وموجز، وكذلك إختبار لفرضيات هذه الدراسة، وإظهار أبرز النتائج المتوصل إليها مع تقديم الإقتراحات وآفاق البحث وتطلعاته العلمية.

8- إطار الدراسة:

تم تحديد مجال

البحث من خلال دراسة الحالة، فإطار المكاني لهذا البحث تصل في البنوك السودانية الإسلامية وبالتحديد البنك المركزي السوداني، أما الإطار الزمني بالنسبة لهذه التجربة فاشتمل من الفترة 1997م إلى 2014م من خلال عرض إحصائيات آليات السياسة النقدية على طول تلك الفترات وتبيان فعاليتها.

لقد تطلب الأمر من صانعي السياسة النقدية في السودان تطوير أهداف تتناسق مع مقاصد الشريعة الإسلامية وتطوير آليات تتجنب إستخدام سعر الفائدة، كما تفعل المصارف التقليدية ويتم ذلك تحت رقابة أجهزة شرعية. لقد تم في التجربة السودانية الأخذ بوسائل التحكم المباشر في أنشطة الجهاز المصرفي بغرض التحكم في السيولة الكلية في الإقتصاد ثم التخلي التدريجي عن هذا الغرض إلى غرض التحكم غير المباشر بعد ان تم تطوير أدوات إدارة السيولة الكلية.

إن تطور آليات السياسة النقدية وتنوعها مثير للإهتمام ومحفز لدراستها من حيث تكوينها وطرق إستخدامها ومقارنتها بالآليات التقليدية المناظرة لها، ولكن هذا يجب أن لا يشغلنا عن متابعة الخط البياني المتصاعد لتطور السياسة النقدية الكلية التي تعمل على الحفاظ على الإستقرار في الإقتصاد لتطور السياسة النقدية الكلية كما تنشأ تنميته عن طريق التحكم في السيولة النقدية الكلية. ويجب أن لا يغيب عن أنظارنا التطور المؤسسي الذي شمل بنك السودان من حيث إنشاء جهاز رقابة شرعية فيه، وقانون ينظم علاقته ببقية أجهزة الدولة، وإعطائه الصلاحيات اللازمة لإدارة الإقتصاد الكلي وإدارة الجهاز المصرفي والعمل على تطويره وفق المنهج الإسلامي الذي تتبناه الدولة.

إن بنك السودان مؤهل بحكم تجاربه التي امتدت لما يزيد عن أربعة عقود لمواجهة ما ستأتي به السنوات القادمة من تحديات. ولقد مر بمراحل كانت فيها السياسة النقدية تخضع تماما للسياسة المالية، وكانت الدولة تتحكم في مفاصل الإقتصاد، أما البنوك فكانت منذ نشأتها بنوك تقليدية تعمل وفق النمط الغربي. أعقب ذلك ظهور البنوك الإسلامية التي كانت تعمل جنبا إلى جنب مع البنوك التقليدية الوطنية منها والأجنبية. ثم تمت أسلمة البنوك جميعا من خلال تحرير الإقتصاد وانفتاحه على العام الخارجي. وفي كل ذلك كان بنك السودان دور مهم أكسبه نضجا وخبرة تساعده على مواكبة المستجدات وإبتكار ما يلزمها من إجراءات.

إن تجربة بنك السودان المركزي في تصميم وإدارة السياسة النقدية لها أهمية خاصة، لأنها تختلف عن تجارب بقية المصارف المركزية العربية، والسبب الأساسي في هذا الاختلاف هو أن القطاع المصرفي السوداني يعمل بكامله وفق النظام المصرفي الإسلامي، وبالتالي فإن السياسات النقدية في السودان تطبيق في هذا الإطار.

1- الآليات المباشرة وغير المباشرة للسياسة النقدية.

سيتم استعراض آليات السياسة النقدية خلال الفترة (1997-2014 م) في البنك المركزي السوداني، وبنوع من التركيز على تجربة آليات السوق المفتوحة كما يلي:

أولاً: الآليات والأدوات المباشرة.

إستخدم بنك السودان ما يعرف بالسقوف الائتمانية (التمويلية) منذ عام 1983م، حيث كان بنك السودان يحدد لكل مصرف سقفًا تمويليًا معينًا لا يجوز أن يتخطاه. إلا أن هذه الآلية قد توقف العمل بها منذ عام 1994م، وذلك لتعارضها مع الاتجاه العام للسياسات الرامية إلى تحرير الاقتصاد وإزالة القيود الإدارية على نشاط المصارف، وذلك بإصداره موجهات عامة في سياسته التمويلية توضح القطاعات المستهدفة بالتمويل فيما يعرف بالقطاعات ذات الأولوية. وابتداءً من السياسة التمويلية الصادرة عام 2001م تم إلغاء السقوف القطاعية للتمويل أيضًا، وذلك تماشيًا مع سياسات تحرير التمويل المصرفي وتحقيق السلامة المصرفية، إضافة إلى إعطاء المصارف قدرًا أوسع من المرونة وتشجيعها لتوفير الموارد لتمويل القطاع الخاص.

ثانيًا: الآليات والأدوات غير المباشرة:

1- نسبة الإحتياطي النقدي القانوني:

يعتبر الإحتياطي النقدي القانوني من أهم الآليات التي يستخدمها بنك السودان المركزي بغرض التحكم في السيولة. فعندما يقوم بتغيير نسبة الإحتياطي النقدي فإنه يغير بذلك إجمالي الودائع وبالتالي تغيير حجم مضاعف عرض النقود ومضاعف الودائع. فانخفاض هذه النسبة يؤدي إلى رفع قيمة المضاعف النقدي، كما أن ارتفاعها يؤدي إلى تخفيض قيمة المضاعف. لذلك فتغير نسبة الإحتياطي النقدي ينعكس أثره في تقوية أو إضعاف مقدرة المصارف في تغيير عرض النقود. ويبين الجدول أدناه التغيير في نسبة الإحتياطي النقدي القانوني بالعملة المحلية والأجنبية خلال الفترة (1997-2012 م).

الجدول رقم (01): تطورات الإحتياطي النقدي للمصارف التجارية في السودان خلال الفترة (1997-2015 م).

الملاحظات	النسبة		السنة
	أجنبي	محلي	
-	4%	26%	1997
-	-	-	1998
يمكن الإحتفاظ بنسبة 6% بالعملة الأجنبية أو ما يعادلها بالعملة المحلية	6%	28%	1999
يتم الإحتفاظ بنسبة 10% بالعملات الأجنبية	10%	20%	2000
-	12%	12%	2001
-	14%	14%	2002
-	14%	14%	2003
-	12%	12%	2004
-	14%	14%	2005
-	13%	13%	2006
-	13%	13%	2007
-	11%	11%	من 2008 إلى 2014

المصدر: يوسف الفكي عبد الكريم حسين، السياسة النقدية في الإطار الإسلامي، جامعة سنار، السودان، 2010، مرجع سابق، ص:08؛ بنك السودان، منشورات السياسة النقدية والتمويلية للسنوات 2006، 2007 و2008.

ويوضح الجدول الارتفاع لنسبة الإحتياطي بالعملة الأجنبية. وبما أن هذه الآلية تنتم بنوع من عدم المرونة فإنها لا تعتبر آلية ذات فاعلية في ظل الظروف شديدة التغير. إذ أنه من الصعوبة من ناحية عملية تغيير نسبة الإحتياطي القانوني في أوقات متقاربة،

خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحديثة ذات الدفع الحركي متناهي السرعة، والتي تستدعي سرعة الحاجة والدفع إلى تغيير حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد حفاظاً على مستوى الأسعار وسعر العملة، لذا لجأ بنك السودان المركزي لإستخدام شهادات شُهامةٍ وُشممٍ وغيرها من شهادات البنك المركزي.

وقد لجأ بنك السودان إلى استخدام سياسة الاحتياطي النقدي الجزئي لأنه كان مؤشراً جيداً لوضع ومتابعة تنفيذ سياسته النقدية ، بالرغم من إختلاف الآراء حول هذه الآلية عند إدارة السياسات النقدية لجهاز مصرفي إسلامي بالكامل. وقد يكون السبب في ذلك هو محدودية آليات إدارة السياسة النقدية تحت ظل هذا النظام من جهة، فضلاً عن إستخدام هذه الآلية قد يعطيه فرصة في التفكير لتطوير واستحداث آليات أخرى أكثر فعالية للسياسة النقدية. حيث يفترض البعض نظرياً أن تكون نسبة الاحتياطي في ظل النظام المصرفي الإسلامي كاملة لمقابلة الودائع الجارية للأفراد، حيث أن ذلك يؤدي إلى: جعل العرض الكلي للنقود ثابتاً، وكذلك يزيل الفوارق بين القاعدة النقدية وعرض النقود، كما أنه يجعل المضاعف النقدي مساوياً للواحد الصحيح. بينما تؤدي نسبة الاحتياطي الجزئي إلى جعل قيمة المضاعف النقدي أكبر من الواحد الصحيح، لأنه يؤدي إلى زيادة قدرة المصارف التجارية على إصدار النقود أو الودائع المصرفية، والتي يؤدي التوسع فيها إلى زيادة عرض النقد وبالتالي إلى خلق ضغوط تضخمية ، قد تعوق التنمية الاقتصادية، ولا يختلف أثرها عن أثر التمويل بالعجز⁽¹⁾.

2- نسبة السيولة الداخلية:

إبتداءً من عام 1994م ألزم بنك السودان المصارف بالإحتفاظ بنسبة 10 من إجمالي ودائعها الجارية والإدخارية في شكل نقدية يخزنها لمقابلة سحباتها عملائها اليومية، وفي عامي 1988 و1989 ما أضيفت نسبة 10% من رصيد مستندات المقاصة و50% من رصيد الشبكات المصرفية الصادرة لمقام النسبة، ومنذ عام 2000م أصبحت هذه النسبة كمؤشر، وترك للمصارف حرية تقدير السيولة الداخلية في الحدود المعينة.

وفي العام 2001م قرر بنك السودان المركزي تقييد تلك الحرية بغرض النسبة على المصارف التي تفشل في إدارة سيولتها.

3- هوامش أرباح المرابحات ونسب المشاركات والمضاربات:

إن الآليات البديلة لسعر الفائدة في النظام المصرفي الإسلامي تتمثل في هوامش المرابحات، ونسب المشاركات والمضاربات، وعلاوة الإدارة في عمليات المشاركة، كما يستخدمها بنك السودان كآليات للتحكم في حجم التمويل بحيث يرفع الحدود الدنيا والقصى لهوامش الأرباح ويخصص علاوة الإدارة في عمليات المشاركة التي يريدها العملاء إذا أراد تحجيم التمويل والعكس إذا أراد التوسع في التمويل⁽¹⁾، وذلك من خلال الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (02): تطور نسب المشاركة خلال الفترة (1997-2015 م).

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008/2014
السيولة الداخلية	80%	70%	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف
نسبة المشاركة	80%	70%	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف
تجارة محلية	80%	70%	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف	تحددها المصارف

(1) - الوادي عمار مجيد كاظم، آليات نظام نقدي إسلامي في دول مختارة للمدة (1981-2006م)، أطروحة دكتوراه، العراق، جامعة المستنصرية،

كلية الإدارة و الإقتصاد، 2009، ص: 131.

- نفس المرجع أعلاه، ص ص: 191-192.

(1) - حبيب و آخرون، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، 2006، ص ص: 161-165.

الجدول رقم (03): تطور هوامش أرباح المراجحات خلال الفترة (1997-2014 م).

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصيغة/القطاع												
هوامش المراجعة												
تجارة محلية	18%	15-12%	15-12%	12%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	حسب المرشد	حسب المرشد
الصادر	18%	15-12%	15-12%	12%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	-	-
المهنيين والحرثيين	18%	15-12%	15-12%	12%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	-	-
صغار المنجيين	18%	15-12%	15-12%	12%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	-	-
زراعة وصناعة	18%	15-12%	15-12%	12%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	-	-
ذات الأولوية	18%	15-12%	15-12%	12%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	-	-

المصدر: يوسف الفكي عبد الكريم حسن، السياسة النقدية في الإطار الإسلامي، جامعة سنار، السودان، 2010، مرجع سابق، ص: 09؛ بنك السودان، منشورات السياسة النقدية للأعوام 2006، 2007، 2008؛ بنك السودان، الإدارة العامة للبحوث، والإحصاء، السياسة التمويلية (1983-2004).

يوضح الجدول رقم (03) تطور نسب المشاركة في الفترة (1997-2012 م) ويلاحظ من الجدول ما يلي:

✓ حدد بنك السودان نسب المشاركة لكل قطاع على حده بنسب تتراوح ما بين 80% المحلية كحد أقصى، و25% للقطاع التعاوني وذلك كآلية لضبط التمويل.

✓ لم يحدد بنك السودان المركزي نسب المشاركة بعد العام 2001م، وبالتالي يمكن القول بأن هذه الآلية غير متاحة للبنك بعد هذا التاريخ، وبدلاً من ذلك وضع ضوابط وقيود لكل قطاع على حده.

ويوضح الجدول رقم (05) تطور هوامش أرباح المراجحات خلال الفترة (1997-2008م)، ويلاحظ منه ما يلي:

✓ يستخدم بنك السودان حالياً هوامش أرباح المراجعة كآلية لضبط التمويل.

✓ إنخفاض نسبة أرباح المراجحات خلال الفترة 2000-2006م، ويدل ذلك على إنخفاض تكلفة التمويل نسبة لإنخفاض معدل التضخم خلال نفس الفترة.

4- نوافذ البنك المركزي للتمويل:

لعدم شرية إستخدام سعر الخصم وحتى يستطيع القيام بدور الملجأ الأخير للسيولة والمساهمة في تمويل المشروعات الكبيرة، ابتكر بنك السودان ما يعرف بنوافذ البنك المركزي للتمويل. وتتكون هذه الأخير من نافذتين: الأولى يطلق عليها نافذة العجز السيولي والثانية ما يعرف بنافذة تمويل الإستثمار. وإستهدفت هذه الآلية القيام بدور المقرض الأخير، بحيث يلجأ إليها المصرف عندما يواجه

مشكلة السيولة مؤقتة، وتكون في شكل وديعة استثمارية عامة، بحيث يتم توظيف موارد هذه الآلية بصيغة المضاربة المقيدة عن طريق المزداد⁽¹⁾.

علما بان تطبيق نوافذ التمويل بدأ في أواخر التسعينات، بحيث يقوم بنك السودان المركزي بتوفير التمويل للبنك الذي يرغب فيه من خلال نافذتي تمويل العجز غير المتوقع والمتوقع في السيولة، ومنذ عام 2000 تم إستبدالهما في نافذة واحدة أطلق عليها نافذة العجز السيولي⁽²⁾.

5- عمليات السوق المفتوحة:

في إطار النظام المصرفي الإسلامي وبعد إجراء العديد من البحوث وبجهود مشترك بين بنك السودان المركزي والهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية، ودعم فني من صندوق النقد الدولي تم إبتكار نوع جديد من الشهادات التي تتوافق مع الأسس الشرعية وتصلح كآلية لغدارة السيولة عن طريق تداولها في عمليات أشبه بعمليات السوق المفتوحة. وقد سمي الجيل الأول منها بشهادات البنك المركزي " شمم" وشهادات مشاركة الحكومة " شهامة"، والجيل الثاني منها هي صكوك الإستثمار الحكومية "صرح"، وصكوك تملك أصول البنك المركزي السوداني وإيجارتها له "شهاب".

ويستطيع بنك السودان المركزي أن يقوم ببيع الشهادات المركزية، سابق الذكر إذا ما أراد إمتصاص ما لدى أفراد المجتمع من نقود وتخفيض حدة إرتفاع المستوى العام للأسعار الذي يكون مصحوبا بإنخفاض القيمة الحقيقية للنقود، أما في حالات الكساد يستطيع البنك شراء أو إستيراد الشهادات المركزية من الأفراد مع إعطائهم القيمة والأرباح المحققة كعائد على الإستثمار، حيث يساهم بذلك في تحقيق الرواج الإقتصادي او رفع مستوى التشغيل⁽¹⁾. وفي ما يلي تناول موجز لهذه الشهادات:

1-5- شهادات مشاركة البنك المركزي "شمم":

قام بنك السودان عام 1998م بالإتفاق مع وزارة المالية والإقتصاد الوطني بإصدار شهادات البنك المركزي، وتتكون القاعدة التي تصدر منها هذه الشهادات من مساهمة بنك السودان ووزارة المالية في رؤوس أموال بعض المصارف التجارية، بحيث تنسم هذه الآلية بأنها ذات قيمة واحدة وقابلة للتداول ومفتوحة للأجل، أي ليس لها تاريخ إستحقاق محدد، ولحامل الشهادة الحق في المشاركة في أرباح وخسائر المصارف المعنية. وليس لحاملها أرباح نقدية بل يحق له الحصول على أرباح عند بيعها كما يحق له بيعها مباشرة لبنك السودان في أي وقت يشاء. ويتم تحديد القيمة المحاسبية للمصارف المكونة للصندوق شهريا من مجموع حقوق المساهمين، زائد إعادة تقييم صافي أصول وخصوم النقد الأجنبي، لهذه المصارف، وتتأثر هذه القيمة سلبا وإيجابا بأي تغيرات تحدث في سعر الصرف. وكذلك زيادة حقوق المساهمين بزيادة راس المال والأرباح غير الموزعة. وعليه فإن النمو في القيمة المحاسبية لمجموعة المصارف سينعكس إيجابا على قيمة الشهادة عند بيعها.

إن شهادات المشاركة لا تعني ان حاملها مالك لأسهم بنك السودان او وزارة المالية في المصارف، ولكن تعني ان حاملها يشارك في المنفعة، ويمكن أن تتداول الشهادات بين المصارف بأسعار متفق عليها، بحيث يكون بنك السودان على إستعداد لشرائها في الحالات التي تقتضي تنظيم السيولة، وبالتالي يمكن إعتبارها من ضمن الأصول السائلة. وتتلخص آلية شهادة "شمم" في أنه عندما ترى السلطة النقدية ضرورة سحب السيولة تقوم بإصدارها شهادات بما يعادل المبلغ المراد سحبه⁽²⁾.

علما أنه تم تصفية هذه الآلية في نوفمبر 2004م، نسبة لإنخفاض فعاليتها في إدارة السيولة، بالإضافة إلى إنخفاض قيمة المكون لهذه الشهادات بعد خصخصة جزء من بنوك القطاع العام.

(1) - محمد الحسن، مرجع سابق، ص: 13-14.

(2) - نفس المرجع أعلاه، ص: 40.

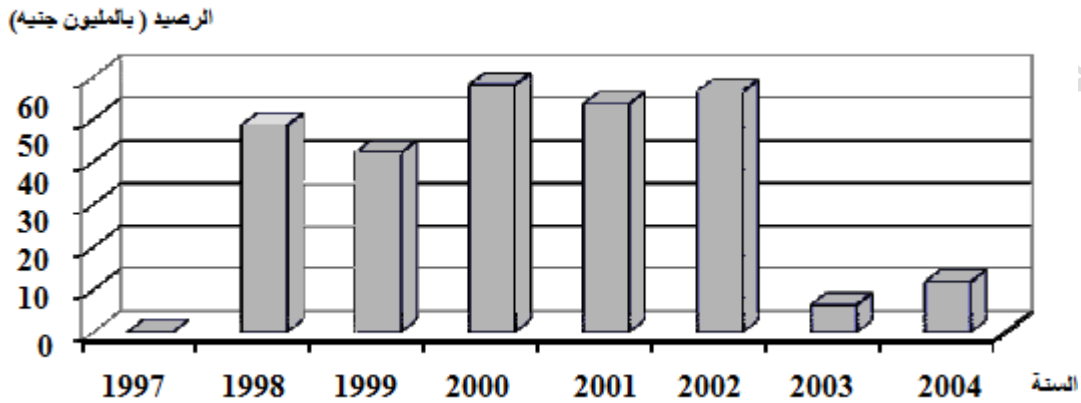
(1) - الوادي، مرجع سابق، ص: 196.

(2) - حبيب وآخرون، مرجع سابق، ص: 166-167.

- تقرير بنك السودان، 2004، ص: 16.

ويوضح الجدول أعلاه زيادة رصيد شهادات "شمم" المشتراة في العام 2000م، ويعني ذلك سحب السيولة، ثم إنخفاض الرصيد في العام 2001م، وإرتفع مرة أخرى في العام 2002م، وذلك بهدف ضخ وسحب السيولة من الإقتصاد⁽²⁾، ووصل هذا الإنخفاض إلى مستوى قياسي في عام 2003م، مما يعني سحب السيولة بشكل كبير، وإنخفاض مرة أخرى إنخفاضا قياسيا أيضا في عام 2004م، وذلك نسبة لضخ سيولة عالية في الإقتصاد السوداني وتصفية هذا الشهادات، ويتبين ذلك بوضوح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01) رصيد شهادات شمم خلال الفترة (1997-2004م).



المصدر: من إعداد الباحث

2-5- شهادات المشاركة الحكومية "شهادة": وهي عبارة عن صكوك أو شهادات تصدرها وزارة المالية بصيغة المشاركة بواسطة شركة السودان للخدمات المالية، ويتكون الصندوق الذي أنشئ لإصدار الشهادات للأصول المملوكة جزئياً أو كلياً للدولة في بعض الهيئات والمؤسسات والشركات المنتقاة مثل الشركة السودانية للإتصالات، وشركة النيل للزيوت، وشركة أرياب للتعدين والشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة... وغيرها.

قامت وزارة المالية والإقتصاد الوطني في الثامن من ماي 1999 بطرح أول إصدار لشهادات المشاركة الحكومية شهامة عن طريق شركة السودان للخدمات المالي. وقد بلغت القيمة الإسمية للشهادة الواحدة خمسمائة ألف دينار. وتتيح الشهادة لحاملها المشاركة في الأرباح التي تتحقق من أعمال مجموع الشركات والمؤسسات التي تكون الصندوق الذي أصدرت مقابلته الشهادات. وقد فوضت وزارة المالية بنك السودان المركزي تفويضا غير قابل للنقض أو لإلغاء خصم قيمة الشهادات والأرباح من حساب الحكومة الرئيسي وإضافته لحساب خاص تسدد منه قيمة الإلتزامات المالية تجاه حاملي الشهادات عند حلول تاريخ تصفية المشاركة.

وتتلخص آلية عمل "شهادة" في طرح الشهادات للشراء في حالة سحب السيولة، أما في حالة ضخ السيولة فتواجه الشركة بشراء الشهادات أو خفض كمية الإصدار، وتصدر هذه الشهادات في فترات إستحقاق متفاوتة هي عام أو تسعة أشهر أو سنة، أو ثلاثة أشهر، وبفئات مختلفة مئة ألف دينار، مائتي ألف دينار و خمسمائة ألف دينار وبذلك يتمكن كبار وصغار المستثمرين من الإستثمار فيها بحسب مقدرتهم المالية وللأجل التي يرغبون فيها. ويتم تحديد القيمة الإسمية للشهادة وفقاً للمعادلة الآتية⁽¹⁾: $M = N/C$

حيث: M : القيمة الإسمية. N : صافي الحقوق المملوكة للحكومة في المؤسسات المنتقاة لأغراض إصدار شهادات "شهادة". C : عدد الشهادات المصدرة.

(2) - الحسن وآخرون، مرجع سابق، ص: 34.

(1) - الحسن وآخرون، مرجع سابق، ص: 35.

جدول رقم (04): تطور حجم شهادات شهامة خلال الفترة (1997-2014 م).

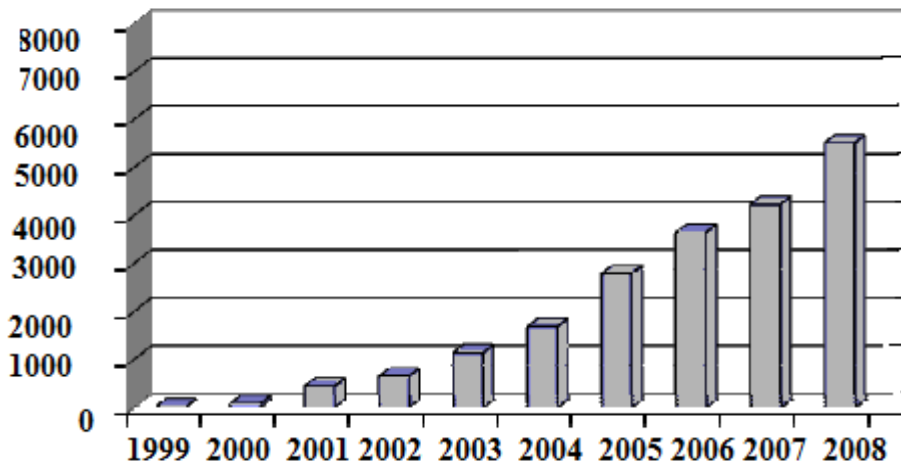
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد الشهادات والمصدرة	29450	153530	875830	1288040	2262270	3362195	5575274	7288217	8446201	11022653
القيمة الكلية للشهادات (م ج)	7680	43790	64402	113110	168110	278760	364410	422310	551133	
متوسط العائد السنوي (%)	332	269	301	291	201	191	203	156	159	158
قيمة الزيادة في الشهادات	-	6210	36110	20612	48708	55000	110650	85650	57900	5089020
نسبة زيادة عدد الشهادات (%)	-	421	470	47	75	49	66	31	16	31

المصدر: يوسف الفكي عبد الكريم حسن، السياسة النقدية في الإطار الإسلامي، جامعة سنار، السودان، 2010، مرجع سابق، ص: 16؛ بتصرف.

وتشير بيانات الجدول أعلاه إلى ان القيمة الكلية لشهادات شهامة أن المصدرة خلال عام 2000م بلغت 7680 مليون جنيه، وبلغت خلال عام 2001م حوالي 43790 مليون جنيه بزيادة قدرها 470% وزادت خلال الأعوام الممتدة من 2002-2008م بنسبة 47%، 75%، 49%، 66%، 31%، 16%، 31% على التوالي. ويلاحظ كذلك من الجدول رقم (07) أن هناك سحباً متزايداً للسيولة من خلال إصدار شهامة المتواصلة، والشكل الموالي يبين لنا ذلك:

الشكل رقم (02): تطور حجم شهادات "شهامة" خلال الفترة (1997-2014 م).

قيمة شهادة شهامة (بالمليون الجنيه)



المصدر: من إعداد الباحث

يبين الشكل أعلاه تطور حجم شهادات شهامة خلال الفترة (1997-2008م)، حيث يلاحظ وجود سحب متزايد للسيولة من خلال إصدارات شهامة المتواصلة، وذلك بهدف تنظيم السيولة في الإقتصاد ولتخفيض معدلات التضخم من ناحية، ولتمويل عجز

الموازنة العامة من ناحية أخرى، وبالفعل إنخفضت معدلات التضخم وكذلك عجز الموازنة العامة، كما سيتضح لنا من خلال تقييم أليتي شهامة وشمم.

3-5- صكوك تملك أصول بنك السودان المركزي وإجارتها له "شهاب":

إستحدث بنك السودان المركزي هذه الشهادات في سبتمبر 2005 بدلاً عن "شهامه" كألية من آليات إدارة السيولة و السياسة النقدية⁽¹⁾، وتوفير فرص إستثمارية تحقق ربحاً لحملة هذه الصكوك، ويتحقق ذلك بتصكيك أصول البنك وعرضها للمستثمرين.

4-5- صكوك الإستثمار الحكومية "صرح":

وهي عبارة عن صكوك مالية تقوم على مبدأ الشرعية الإسلامية، تصدرها شركة السودان للخدمات المالية، تتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولي عبر الشركة نفسها. وتهدف هذه الصكوك إلى تحقيق أهداف عديدة، وما يتعلق منها بالسياسة النقدية هو التالي⁽²⁾:

✓ إدارة السيولة على مستوى الإقتصاد الكلي عبر عمليات السوق المفتوح؛

✓ تقليل الأثار التضخمية، وذلك بتوفير تمويل مستقر وحقيقي في شكل سلع وخدمات.

2- تقييم فعالية السياسة النقدية وآلياتها بالسودان خلال الفترة (1997 - 2014 م).

سيتم تقييم في هذا المطلب مدى فعالية السياسة النقدية والياتها البديلة وصيغها المطبقة خلال فترة الدراسة من خلال أربعة مؤشرات هي: نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ الموازنة العامة للدولة؛ والتوسع النقدي؛ وسعر صرف العملة الوطنية. وقبل التطرق إلى هذه المؤشرات سيتم تقييم بعض آليات البديلة للسياسة النقدية المطبقة من طرف بنك السودان. أولاً: تقييم مدى فعالية شهادتي شهامة وشمم.

إن تقييم تجربة أليتي شهامة وشمم يشير بوضوح إلى نجاحها كأليات غير مباشرة للسياسة النقدية وإدارة السيولة وأنها توفر للبنك المركزي بديلاً معقولاً للسندات القائمة على سعر الفائدة للتدخل من خلال عمليات السوق المفتوحة. وقد شهدت الفترة من 1997-2008م استخدام هذه الشهادات بفعالية كبيرة مما شكل عاملاً مساعداً في نجاح السياسات النقدية، كما أسهمت في تثبيت سعر الصرف - وهذا ما سيذكر في صفحات لاحقة - وخفض معدل التضخم من 8.1% إلى 7.2% خلال الفترة 2000-2006م مقارنة بالسنوات السابقة، علماً بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أيضاً ارتفع بمعدلات تتراوح ما بين 6% إلى 10% خلال الفترة المذكورة. ويوضح الجدول أعلاه تطور معدل نمو الناتج المحلي والتضخم المستهدف والفعلي خلال الفترة (1997-2008م)، بحيث عند مقارنة معدل التضخم المستهدف بمعدل التضخم الفعلي نجد ان بنك السودان المركزي قد حقق نجاحاً كبيراً في تخفيض معدلات التضخم بأكثر من ما كانت تستهدفه السياسة النقدية والتمويلية خلال الفترة المذكورة في العديد من السنوات ماعدا عام 2008م الذي إشتدت فيه وطأة الأزمة المالية العالمية. ونجد على الرغم من النجاح الكبير الذي حققته أليتي شهامة وشمم، إلا أنه بات واضحاً وفي ظل برنامج خصخصة المؤسسات الحكومية ان هذه الشهادات محدودة من حيث القيمة والعدد وبالتالي فإن الإستمرار في إستخدامها كألية للسياسة النقدية وإدارة السيولة قد تكتنفها بعض المصاعب وعليها عدة ملاحظات، وتحتاج التجربة إلى المزيد من التطوير والتحسين⁽¹⁾. وعليه رأيت السلطات النقدية بالسودان ان هناك حاجة ماسة لإستنباط وإستحداث أوراق مالية إسلامية تتوفر فيها شروط العقود الشرعية وتتسم بالمرونة والتنوع وبأجال مختلفة بحيث تلبي رغبات كافة المستثمرين بما يتناسب مع مواردهم المالية ومواقفهم السيولوية وتصلح في ذات الوقت ان تكون آليات تعين البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، وكانت هذه الأوراق المالية شهامة وصرح⁽²⁾.

(1) - التقرير السنوي لبنك السودان، 2008، ص: 47.

(2) - شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، 2009، ص: 02.

- صابر محمد الحسن، مرجع سابق، ص: 16-17.

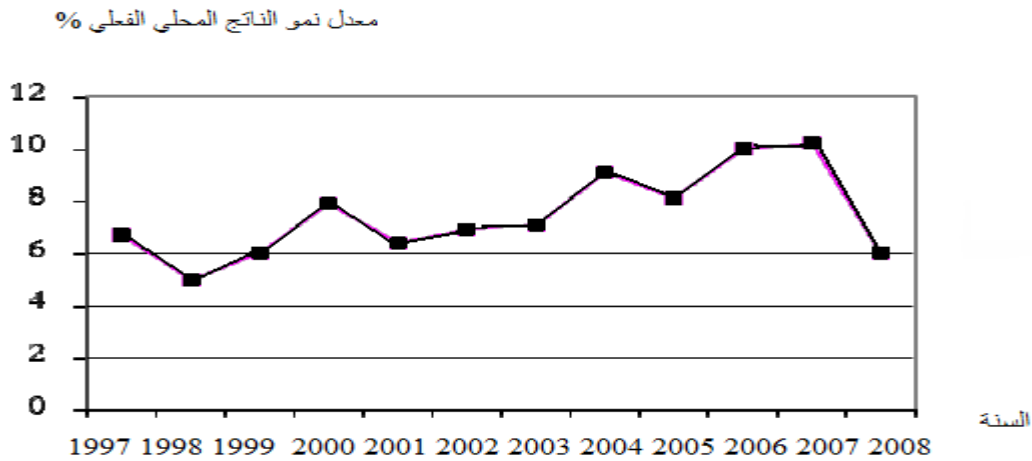
(1) - صابر محمد حسن، مرجع سابق، ص: 16 وما بعدها.

(2) - يوسف الفكي عبد الكريم حسين، مرجع سابق، ص: 19.

ثانياً: أثر السياسة النقدية وآلياتها على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

لقد إنعكست معدلات التمويل المصرفي، التي يوضحها الجدول رقم (08) السابق في إطار السياسات النقدية الإسلامية التي إنتهجتها البنوك السودانية خلال الفترة (1997-2008م) إيجاباً على معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة، حيث تغير معدل النمو من سالب (-0.2%) عام 1989م إلى معدلات موجبة تتراوح ما بين 5 إلى 10.2% خلال فترة الدراسة. وقد تم ذلك بفضل فعالية السياسة النقدية والتمويلية بمختلف آلياتها التي إنتهجها بنك السودان المركزي، حيث ألزم المصارف التجارية بتوظيف 95% من سقفها التمويلية في قطاعات الإنتاج ذات الأولوية كالزراعة والصناعة والصادر وغيرها ثم توالى معدلات النمو العالية في الناتج المحلي الإجمالي بفضل الإستمرار السياسات الإصلاحية وفعالية آلياتها، وتوافر التمويل المصرفي للقطاعات الإنتاجية الرئيسية خلال الفترة (1997-2008م)، بحيث بلغ متوسط النمو الحقيقي حوالي 7% في العام، كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (03): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1997-2014 م).



المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على معطيات الجدول رقم (08).

ثالثاً: أثر فعالية السياسة النقدية وآلياتها البديلة على الموازنة العامة.

تنفيذاً لشعارات الدولة الداعية إلى حشد الموارد الذاتية لتمويل مشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، خاصة بعد نزوب مصادر التمويل الخارجية، إعتمدت الدولة على تمويل عجز الموازنة العامة بالإقتراض من بنك السودان، أي عن طريق التمويل العجزى. فتراكمت مديونيات الحكومة المركزية تجاه بنك السودان حتى وصلت إلى 107 مليار جنيه سنة 2003م، وهو مبلغ يصعب سداه في الأمد المنظور. لقد فطن المسؤولون في بنك السودان ووزارة المالية والإقتصاد الوطني إلى الآثار التضخمية السالبة للتمويل العجزى من بنك السودان، فتم الإتفاق بين السلطات النقدية والمالية على الحد من الإستدانة من بنك السودان لتمويل عجز الموازنة العامة، وقصر إستخدام المبالغ المقرضة في تمويل مشروعات التنمية الإقتصادية المخطط لها في برامج الإنقاذ الإقتصادي الثلاثية. كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): مؤشرات إقتصادية كلية خلال الفترة (1997-2014 م).

السنة	نمو الناتج المحلي الحقيقي	متوسط التضخم	العجز/ الفائض المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1997	6,7%	46,7%	- 0,7%
1998	5%	17,1%	- 0,7%
1999	6%	16%	- 0,9%
2000	7,9%	9,8%	0,3%
2001	6,4%	4,9%	(-)
2002	6,5%	8,3%	(2,7)
2003	6,1%	7,4%	(-)
2004	7,2%	8,7%	1,5
2005	9,1%	8,4%	2,6
2006	8,1%	7,2%	3,5
2007	10,2%	8,1%	2,8
2008	6,0%	14,3%	(1,1)

المصدر: يوسف الفكي عبد الكريم حسن، السياسة النقدية في الإطار الإسلامي، جامعة سنار، السودان، 2010، مرجع سابق، ص: 21.

يوضح الجدول أعلاه تطور بعض مؤشرات إقتصادية كلية خلال فترة (1997-2008م)، بحيث نتيجة لتبني برامج الإنقاذ الإقتصادي الثلاثية إنخفض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 2.6% عام 1990 إلى 0.3% عام 2000، و لكن تحول هذا العجز إلى فائض في بعض السنوات خلال الفترة (2002-2008 م)، ففي عام 2006 تحقق فائض قدره: 3.5% و بلغ العجز أدنى مستوى له، حيث بلغ 1.1% عام 2008 من الناتج المحلي الإجمالي. فضلا عن إتجاه معادل التضخم نحو إنخفاض بشكل عام طوال الفترة الممتدة من(1997-2007) رغم ظروف الأزمة المالية العالمية، مما يعكس إيجابا على معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي كما إتضح لنا من خلال جدول رقم(09) أعلاه. وكذلك نجحت السلطات النقدية و المالية في إيجاد آليات نقدية و مالية بديلة لسندات الخزانة الربوية، تمثلت في شهادات مشاركة البنك المركزي " شمم"، وشهادات مشاركة الحكومة المركزية "شهامة"، التي سبق الحديث عنها لمساعدة المصارف التجارية في إيجاد صيغة أو وسيلة لتوظيف فائض سيولتها في آلية نقدية قصيرة الأجل يمكن تحويلها عند الحاجة إلى سيولة من ناحية ثانية. وثانية "شهامة" لتمكين الحكومة المركزية من الإقتراض مباشرة من الجمهور لتمويل عجز الموازنة بدلا من الإعتماد على تمويل العجز التضخمي من بنك السودان⁽¹⁾.

رابعاً: أثر فعالية السياسة النقدية بآلياتها البديلة على التوسع النقدي.

بدأت حكومة الإنقاذ الوطني وإنقاذ البرامج الإنقاذ الإقتصادي الثلاثية الممتدة خلال الفترة(1990-1991م) حتى المدة(2001-2002م)، وفي إطار هذه البرامج هدفت السياسة النقدية الإسلامية عن طريق فعالية آلياتها بالصيغ البديلة إلي تمويل القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية من القطاع المصرفي التجاري، وبالتمويل العجزي من بنك السودان، حيث ارتفع هذا المعدل من 8.5 مليون جنيه في العام خلال الفترة (1970-1990م) إلى 34 مليون جنيه خلال الفترة (1991-1998م). وقد أدى ذلك إلى آثار سلبية في مجموعة من العوامل المؤثرة في عرض النقود، حيث إنخفض إجمالي فائض ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة إلى 43 ألف جنيه،

(1) - يوسف الفكي عبد الكريم حسين، مرجع سابق، ص: 22.

وارتفع معدل التضخم السنوي إلى 94% مقارنة بنسبة 26% في المتوسط خلال الفترة السابقة. كما ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه السوداني بنسبة 177% في العام خلال هذه الفترة مقارنة بنسبة 56% في العام خلال الفترة السابقة. لقد بدأت التغيرات السالبة المشار إليها في العوامل المؤثرة على التوسع النقدي إلى زيادة معدله السنوي إلى 73% خلال الفترة السابقة مقارنة بنسبة 31% خلال الفترة (1970-1990م).

وفي مرحلة ثانية تطور نمو التوسع النقدي خلال الفترة (1999-2008م)، حيث ظهرت الآثار الإيجابية للسياسة النقدية وآلياتها البديلة التي إنتهجها بنك السودان منذ مطلع التسعينات. إذ ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي الفعلي إلى 7% خلال الفترة (1991-1998م) إلى 678 مليون دولار خلال الفترة (1999-2002م)، وإنخفض معدل التمويل العجزى السنوي من بنك السودان إلى 260 ألف جنيه مقارنا بمبلغ 34.93 مليون جنيه خلال تلك الفترة. كما إنخفض معدل التضخم من 17.1% عام 1998م إلى 8.1%، ماعدا 2008م حيث عاد التضخم إلى الإرتفاع نحو 14% كما في الجدول رقم (08) سابقا. لقد إنعكست هذه التغيرات الإيجابية على معدل نمو التوسع النقدي، بحيث إنخفض من 73% خلال الفترة (1991-1998م) إلى 29% خلال الفترة (1999-2014م).

خامساً: اثر السياسة النقدية وآلياتها البديلة على سعر صرف العملة الوطنية.

كنتيجة مباشرة للآثار الإيجابية للسياسات النقدية وآلياتها البديلة على متغيرات الإقتصاد الكلي والمشار إليها سابقا، إستقر سعر صرف العملة الوطنية في المرحلة الأخيرة من مراحل تطوره إستقراراً تاماً، ولم يتدهور أمام الدولار الأمريكي بأكثر من 2.4% في المتوسط، ثم ارتفعت قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي خلال النصف الأول من عام 2003م من 2.62 جنيه للدولار الواحد في يناير 2003م إلى 2.61 جنيهاً للدولار الواحد في يونيو خلال نفس السنة، ثم تواصل هذا الإرتفاع حتى عام 2008م حيث بلغ 2.09 جنيه كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): سعر الصرف الفعلي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1997-2014م).

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المتوسط السنوي	(-)	(-)	(-)	2,57	2,58	2,63	2,61	2,58	2,44	2,17	2,02	2,09

المصدر: يوسف الفكي عبد الكريم حسن، السياسة النقدية في الإطار الإسلامي، جامعة سنار، السودان، 2010، مرجع سابق، ص:

23.

من خلال عرض تجربة السودان في إدارة السياسة النقدية بمختلف آلياتها في ظل النظام المصرفي الإسلامي، تبين لنا ان السودان إستطاع ان يصمم سياسة نقدية مبنية على ذلك النظام الذي إتبعه، وإبتكاره وبجهد مشترك مع الهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية، آليات تتوافق مع الأسس الشرعية لإدارة السيولة من خلال عمليات السوق المفتوحة. وكذلك إستطاعت السلطات التنفيذية بالسودان أن تتغلب على الصعوبات التي إكتنفت الجبل الأول من آليات السياسة النقدية وإدارة السيولة وذلك بإستنباط جيل ثاني من الآليات تتسم بالمرونة والتنوع وتتوفر فيها الشروط الشرعية. ويمكن القول أن تطبيق الصيغ البديلة لآليات السياسة النقدية التي إنتهجها بنك السودان خلال الفترة (1997-2012م) نجحت في تحقيق السياسة النقدية إلى حد كبير، من تخفيض لمعدل التضخم ورفع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي وتخفيض عجز الموازنة وإستقرار سعر صرف العملة المحلية.

الخاتمة:

لا خلاف في أن النظام المصرفي في الإسلام يقوم بنفس الوظائف التي يقوم بها النظام المصرفي التقليدي والتي تشمل إدارة نظام المدفوعات، والقيام بدور الوساطة المالية وطرح الإحتياجات التمويلية لقطاع الأعمال. فالسمة الأساسية التي تميز النظام المصرفي الإسلامي عن غيره من الأنظمة المصرفية الأخرى هي أنه يُبنى أساساً على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويستمد منها كل مقوماته وممارساته، إذاً فالفرق بين النظام المصرفي في الإسلام والأنظمة المصرفية الأخرى هو الطريقة التي يؤدي بها النظام المصرفي الإسلامي وظائفه والقيام بدور الوساطة المالية، بمعنى أن وظيفة النظام المصرفي في الإسلام دافعا تنموي بالدرجة الأولى والنهوض بالمجتمع، ويكون الربح جائزاً له وليس هدفاً جوهرياً للقيام بوظيفته، هذا لأن النظام المصرفي في الإسلام يعمل على تجميع الأموال وحشد المدخرات وتوظيفها في إطار أحكام ومبادئ القرآن الكريم وسنة النبي ﷺ مما يتفق مع بناء المجتمع المتكامل ويحقق عدالة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، وذلك لأن النظام المصرفي في الإسلام يقوم بأداء وظيفته ودوره في الوساطة المالية بالجمع بين الأنشطة الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية والاجتماعية في آن واحد تطبيقاً لمبادئ الإقتصاد الإسلامي.

وعليه فإن الأحكام والقواعد الاقتصادية التي تقوم عليها عملية صياغة السياسة الاقتصادية والنقدية في الإسلام ليست لرفع مستوى المعيشة في المجتمع فحسب، بل لضمان توزيع الثروة والدخل توزيعاً عادلاً يضمن إشباعاً كاملاً لكل فرد من أفراد المجتمع، وتمكينه بقدر المستطاع من إشباع حاجاته الكمالية في ظل نظام إقتصادي لا يسمح بسعر الفائدة، ويتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وبالتالي فغير مسموح في ظل النظام المصرفي في الإسلام باستخدام آليات نقدية أو مالية لها قيمة اسمية ثابتة، أو تخضع لمعدل عائد على رأس المال ثابت أو محدد سلفاً.

واستناداً على ذلك، فإن عملية تنفيذ السياسة النقدية والتمويلية في الإسلام تدور حول محور عائد رأس المال غير المضمون والمشاركة في الربح والخسارة في العمليات التجارية والإنتاجية، وعليه، فإن السلطات الاقتصادية والنقدية في الإسلام تستطيع أن تؤثر على حجم الأرصدة النقدية المتاحة في الإقتصاد من خلال الأدوات والآليات البديلة للسياسة النقدية التي تؤثر على معدل عائد التشارك في الودائع المصرفية، ومدى فعالية تطبيق هذه الآليات في تحقيق أهداف السياسة النقدية لأنها تتميز بفعالية أكبر من مثيلاتها في الإقتصاد الوضعي.

وقد تم التوصل إلى أن فعالية الآليات البديلة للسياسة النقدية في تحقيق أهداف هذه الأخيرة قد حققت نجاحاً كبيراً من خلال المنظور الإسلامي أكثر من مثيلاتها في المنظور الوضعي، وعليه فقد تمحور الجزء التطبيقي أساساً على فعالية استخدام هذه الآليات ومنها تجربة السودان في إدارة السياسة النقدية وأدواتها -محل الدراسة- وقد لوحظ من خلال التجربة أن آليات السياسة النقدية المتاحة لبنك السودان قد خدمت أغراضها بصورة جيدة حتى الآن، إلا أن الإمكانيات المتاحة لهذه الآليات لم تستغل بعد بالكامل. ويمكن اعتبار مجموعة الآليات المتاحة حالياً لبنك السودان كافية لتنظيم السيولة وإدارة السياسة النقدية بدرجة كفاءة معقولة في هذه المرحلة من التطور الإقتصادي في السودان إذا ما تم توظيف المقدرات الكامنة فيها بالكامل.

✓ نتائج البحث:

من أبرز النتائج التي تم التوصل إليها جراء هذا البحث ودراسة الحالة ما يلي:

1- يقوم النظام الإقتصادي في الإسلام على مجموعة من الأحكام والمبادئ المستمدة من تعاليم الشريعة الإسلامية، وهذه المبادئ تتمثل في التحريم المطلق لقبض أو دفع سعر فائدة ثابت أو محدد مسبقاً قبل إكتمال العملية الإنتاجية أو التجارية أو الإستثمارية، وفي المقابل، يسمح النظام المصرفي في الإسلام بمعدل عائد على رأس المال غير مضمون وغير ثابت.

2- إن نظام المشاركة يتميز بسياساته النقدية والمالية التي تؤدي وظيفتها التوجيهية والتخصيبية والتوزيعية وغيرها، في إطار مجموعة من البدائل الجديدة للآليات التقليدية الربوية، تتناسب مع مبادئ وأصول المذهب الإقتصادي المجتمعي، ينتقي في إطارها استخدام آليات الفائدة الربوية، وتتحقق في ظلها العدالة التوزيعية، والكفاءة الإستخدامية.

3- إن عملية صياغة وإدارة السياسة النقدية والتمويلية في الإسلام تحكمها الخصائص والسمات الأساسية والأسس التي يقوم عليها النظام المالي والنقدي والمصرفي في الإسلام الذي يختلف كثيراً عن النظام المصرفي التقليدي في نواحي عدة.

4- تعد آليات السياسة النقدية في الإسلام بديلة عن أدوات السياسة النقدية في النظام الربوي الذي لا يخلو من الإنتقادات، ونقص الفعالية، لذلك تعتبر الآليات البديلة بصيغها المختلفة أكبر فاعلية من مثيلتها في الإقتصاد الوضعي، وذلك من خلال تطبيقاته المختلفة في مجال إدارة السياسة النقدية.

5- إستطاع السودان أن يصمم سياسة نقدية في ظل النظام الإسلامي الذي اتبعه.

6- نجحت السياسة النقدية الإسلامية بمختلف آلياتها التي انتهجها بنك السودان خلال الفترة (1997-2008م) في تحقيق أهدافها إلى حد كبير، من تخفيض لمعدل التضخم ورفع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي وتخفيض عجز الموازنة واستقرار سعر صرف العملة المحلية.

7- تبين عدم كفاءة السياسات النقدية بآلياتها التقليدية في تحقيق الأهداف المرجوة وعدم فعاليتها في التخفيف من حدة المشكلات المتنامية، بسبب الإضطرابات والإختلالات النقدية والمالية، ونظراً لأهمية السياسة النقدية من الناحية التوجيهية أو التحفيزية أو التوزيعية وغيرها، بات من الضروري البحث عن بدائل للآليات التقليدية للسياسة النقدية تتناسب وتتسم مع مبادئ وأصول المذهب التنموي البديل، ينتقي في إطارها استخدام آليات الفائدة الربوية وتحقق في ظلها العدالة التوزيعية، والكفاءة الإستخدامية، وهذا المذهب البديل يطلق عليه المذهب الإسلامي، الذي تستخدم فيه آليات السياسة النقدية بأكثر فعالية.

بعد التعرض إلى كافة عناصر الموضوع وجزئياتها تم في هذا السياق رصد جملة من التوصيات من بينها:

- 1- ترشيد السياسات الإقتصادية بمعايير نظام الأولويات في الإقتصاد الإسلامي.
- 2- توظيف الصيغ الإستثمارية لنظام المشاركة ضمن إجراءات السياسة النقدية.
- 3- تعميم تدريس الإقتصاد الإسلامي، بدءاً من التاريخ الإقتصادي في البلاد الإسلامية، وتاريخ الفكر الإقتصادي الإسلامي، ثم الدراسة الخاصة بالعلم، والمذهب والنظام الإقتصادي.
- 4- الإستغلال المتكامل للإمكانيات المتاحة لآليات البديلة للسياسة النقدية في الإطار الإسلامي، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة بأكثر فاعلية وتطبيق لهذه الآليات لضمان نتائج جيدة تخدم مختلف الأغراض.
- 5- السعي بالعمل بالنظام المصرفي الإسلامي لمختلف المصارف الجزائرية وكذلك مختلف المصارف العربية الأخرى، والتقليل ومحاولة القضاء على الأنظمة الربوية لأنها تتناقض مع المبادئ الشرعية الإسلامية (الرزق الحلال).
- 6- على الدول العربية الإسلامية أن تتطلع إلى تجربة تطبيق السياسة النقدية الإسلامية عن قرب لكي تقف على الأمر بنفسها لتقييمها أولاً، ثم تقتدي بها ثانياً، وذلك تنسيقاً للجهود الفقهي والعلمي المشترك بين هذه الدول وتقديمها كتجربة للإنسانية جمعاء لتتغلب على الآثار السيئة لآلية سعر الفائدة التي بلغت ذروتها في الأزمة المالية العالمية.

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب.

- 1- ابن تيمية، مجموعة الفتاوي، الجزء 19.
- 2- ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1979.
- 3- ابن قدامة، المغنى مع الشرح الكبير، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، بيروت، الجزء الرابع، 1392هـ.
- 4- ابن القيم الجوزية، إعلام الوقعية عن رب العالمين، الجزء الثاني.
- 5- إبراهيم آدم حبيب، وصديق عثمان علي، وسلم أمير، مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، 2006.
- 6- أحمد مجذوب أحمد، السياسات النقدية في الإقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، مقدمة في جامعة أم القرى، 1404هـ.
- 7- أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجورمد، المقدمة في الإقتصاد الكلي، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003.
- 8- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996.
- 9- بيير سلامة، الدولة: دراسة منهجية حول النقود والتصنيع ومدىونية البلدان المتخلفة، ترجمة عزة أبو النصر، المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 1990.
- 10- تقي الدين أحمد بن علي المقرئ، إغاثة الأمة في كشف الغمة، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، 1980.
- 11- جمال فريس وآخرون، النقود والبنوك، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، ص: 109.
- 12- حبيب وآخرون، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، 2006.
- 13- زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي، بيروت، 2003.

- 14- سامي حمود، الوسائل الإستشارية للبنوك الإسلامية في حاضرها والإمكانات المحتملة لتطويرها، في كتاب المصارف الإسلامية، إتحاد المصارف العربية، 1989.
- 15- شوقي أحمد دنيا، السياسة النقدية في إطار الإقتصاد الإسلامي، مؤتمر جامعة المنصورة، 1983.
- 16- صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- 17- صابر محسن حسن، إدارة السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي، تجربة السودان، سلسلة الدراسات والبحوث، بنك السودان، الطبعة الأولى، 2004.
- 18- طه جابر العلواني، إصلاح الفكر الإسلامي، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1991.
- 19- الطيب لحيلج، النقود و المصارف و السياسات النقدية في إقتصاد إسلامي، هيئة الأعمال الفكرية، شركة مطابع السودان للعمليات المحدودة، 2002.
- 20- ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.
- 21- عادل المهدي، العلاقات الدولية، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.
- 22- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006.
- 23- عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان: دراسة تحليلية للتطورات الإقتصادية في السودان خلال الفترة (1970-2000م)، وتصور للرؤية المستقبلية، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الطبعة الثانية، 2001.
- 24- عبد الله الحسن، كمال يوسف، وبدر الدين حسين، تقييم أدوات السياسة النقدية والمالية في السودان خلال الفترة (1980-2002م)، سلسلة الدراسات والبحوث، بنك السودان، 2004م.
- 25- عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، 1988.
- 26- عدنان الهندي، في النسب المصرفية، كتاب المصارف الإسلامية، إتحاد المصارف العربية، 1987.
- 27- عون محمود الكفراوي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، دار الجامعات المصرية، (دون سنة النشر).
- 28- فريدة بخراز يعدل، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003.
- 29- القوصي عبد المنعم، تجربة السودان في مجال السياسة النقدية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2010.
- 30- مجدي محمود شهاب، الإقتصاد النقدي، الدار الجامعية، بيروت، 1983.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 64- beitone alain, *les instruments de la politique économique, la politique monétaire*, revue eahien français, N: 284, paris, 1998.
- 65- flou, *zatdenis*, economie contemporaine, les phénomènes monétaire, tome02, 12^{eme} édition, puf, paris, 1991.
- 66- Jean pierre patat, *Monnaie, institutions financière et politique monétaires*, Economica, paris, 1986.
- 67- J.I. Besson, *Monnaie a finance*, office des publications universitaires, Alger, 1993.
- 68- Robert j. gordor and janes a. wilcor, *macrolconomies*, Addison Wesley longsnan, U S A, 1988.